

جرس إنذار في الجزائر

خير الله خير الله
إعلامي لبناني



ذلك من أجل قطع الطريق على ما يسمى "الحراك" الشعبي وللحوّل دون تغيير في العمق يمكن أن يعيد الجزائر إلى الجزائريين.

بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الأخير 23.7 في المئة، استناداً إلى المعلومات الرسمية. اجري الاستفتاء في الأول من تشرين الثاني - نوفمبر الجاري، ذكرى انطلاق حرب التحرير من الاستعمار الفرنسي في العام 1954. لم تحرك الذكرى الجزائريين. كل ما يمكن قوله إن الرقم الرسمي للمشاركة في الاستفتاء مبالغ فيه، على الرغم من هزله. إنه يكشف حال الطلاق بين النظام والشعب في وقت طرأ فيه جمود على الوضع السياسي بسبب وباء كورونا (كوفيد - 19).

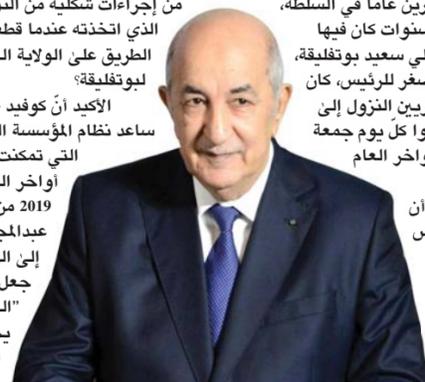
أدى انتشار الوباء إلى توقف "الحراك" ولو مؤقتاً، لكن كل الدلائل تشير إلى أن الجزائر منقسمة على نفسها أكثر من أي وقت وأن هناك رفضاً كاملاً للنظام القائم، خصوصاً في منطقة القبائل التي شهدت بعض الاضطرابات. كان الانقسام بين الغاضبين في منطقة القبائل، خصوصاً في مدن مثل تيزي وزو وبجاية من جهة والامبالين في المناطق ذات الأثرية العربية مثل العاصمة الجزائر نفسها من جهة أخرى. في العاصمة، انصرف الناس في الشارع إلى أعمالهم الخاصة أو التمتع بالطقس الجميل بدل التوجه إلى صناديق الاقتراع.

إلى متى تستطيع المؤسسة العسكرية تأجيل الاستحقاق الكبير في الجزائر، أي الذهاب إلى أبعاد من إجراءات شكلية من النوع الذي أخذته عندما قطعت الطريق على الولاية الخامسة ليوثلية؟
الأكيد أن كوفيد - 19 ساعد نظام المؤسسة العسكرية التي تمكنت في أواخر العام 2019 من إبطال عبدالمجيد تبون إلى الرئاسة. جعل الوباء "الحراك" يخمد، لكن الأزمة

قاطع الجزائريون الاستفتاء على الدستور الذي طرحه الرئيس عبدالمجيد تبون. قالت الأكثرية الشعبية عبر المقاطعة، إن المسألة ليست مسألة استفتاء أو تعديل للدستور في بلد مستقل منذ العام 1962. المسألة أبعد من ذلك بكثير نظراً إلى أنها مرتبطة بتغيير جذري في النظام والتخلص من عقلية تحكمت به جعلت من الجيش الحاكم الفعلي للبلد وذلك منذ الانقلاب الذي قاده هواري بومدين في العام 1965. أدى الانقلاب إلى وضع الرئيس أحمد بن بلة في نوع من الإقامة الجبرية. لم يكن لدى بن بلة ما يكفي من المؤهلات التي تسمح له بأن يكون رئيساً للجزائر المستقلة. كان سانجا إلى حد كبير. لذلك كان من السهل على الرجل القوي في الجيش قلبه وأخذ البلد إلى نظام الحزب الواحد الذي تحكّم به عملياً المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية التابعة لها.

يبحث الجزائريون عن "جزائر جديدة" فعلاً وليس عن تعديل ذي طابع شكلي للدستور والنظام فيما تبقى الأمور على حالها وتبقى السلطة أسيرة المؤسسة العسكرية. ما فعله الجزائريون عبر مقاطعة الاستفتاء تنمّة لمنح المقعد عبدالعزيز بوتفليقة، العاجز عن النطق بكلمة واحدة منذ العام 2013، من الحصول على ولاية رئاسية خامسة في العام 2019.

بعد عشرين عاماً في السلطة، بينما ست سنوات كان فيها الحاكم الفعلي سعيد بوتفليقة، الشقيق الأصغر للرئيس، كان على الجزائريين النزول إلى الشارع. نزلوا كل يوم جمعة ابتداء من أواخر العام 2018 وبقوا ينزلون إلى أن تدخل الجيش وأجبر بوتفليقة على الاستقالة. فعل



سعيد نظام المؤسسة العسكرية التي تمكنت في أواخر العام 2019 من إبطال عبدالمجيد تبون إلى الرئاسة. جعل الوباء "الحراك" يخمد، لكن الأزمة

مقاطعة الجزائريين للاستفتاء



الجزائر مطروحا، الخوف من أن يسبق ذلك انفجار كبير في بلد يسوده احتقان شعبي على كل المستويات. لا تزال المؤسسة العسكرية تحتفي بأشخاص مثل رئيس الجمهورية الحالي أو بنص دستوري يحدد دور الجيش بطريقة غامضة ويسمح له بأن يكون في كل مكان يرغب في أن يكون فيه من منطلق أن "الجيش الوطني الشعبي يدافع عن المصالح الحيوية والإستراتيجية للبلد استناداً إلى الإجراءات الدستورية" المعمول بها.

أين تبدأ المصالح الحيوية والإستراتيجية وأين تنتهي وما هو مفهومها؟ لا جواب واضحاً عن ذلك. الأمر الوحيد الواضح أن الجزائر بلد تحكّمه المؤسسة العسكرية. متى يتغيّر النظام؟ هل يحدث ذلك بعد الانفجار الداخلي أو قبله؟ الإنكسار مقاطعة الاستفتاء حملت كل الإنذارات التي يمكن أن يحملها احتقان شعبي يبدو أن لا حدود له...

لا يمكن الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي قاطعه الجزائريون سوى جرس إنذار آخر يقرعه الجزائريون محذرين النظام. هذا النظام الذي يبدو أنه لم يتعظ إلى الآن من أي تجربة من قبلها منذ الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول - أكتوبر 1988 في عهد الشاذلي بن جديد. لم يستطع النظام القيام بأي عملية نقد للذات. بقي في هروب مستمر إلى الأمام. لا يزال يمارس عملية الهروب هذه بدل طرح أسئلة حقيقية من نوع لماذا لا يستطيع عبدالمجيد تبون، الذي يعالج حالياً في مستشفى ألماني بعد إصابته بكورونا، من لعب دور المنقذ؟ الجواب بكل بساطة أن عبدالمجيد تبون ليس سوى واجهة جديدة للمؤسسة العسكرية التي تعتقد أن حرب التحرير مستمرة منذ العام 1954. تحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي، بحسناته وسيئاته، في العام 1962، لكن هم المؤسسة العسكرية لا يزال محصوراً منذ ذلك التاريخ في

الجزائرية، وهي أزمة عميقة تعبر عن فشل نظام، غير قابل للإصلاح، بقيت تراوح مكانها. لعل أفضل ما يعبر عن هذه الأزمة الوضع الاقتصادي لبلد كان مفترضا أن يكون أغنى دول المنطقة في ضوء ما يمتلكه من ثروات طبيعية أولاً وثروات إنسانية ثانياً. بقيت الجزائر أسيرة النفط والغاز وسعرهما. لم تطور أي ثروات أخرى، لا الصناعة ولا الزراعة ولا السياحة. أكثر من ذلك، جعلت من خلق المشاكل لجيرانها هواية من هواياتها. هناك نظام جزائري يعتبر الإضرار بالآخر منفعة له... حتى لو ارتد الضرر على الجزائر نفسها، ما الذي يفيد الجزائر مثلاً من استخدام أداة مثل جبهة "بوليساريو" في حرب الاستنزاف التي تشنها منذ العام 1975، بل منذ ما قبل ذلك، على المغرب؟ ما الذي ينفع الجزائر من إبقاء الحدود مع المغرب مغلقة منذ العام 1994 على الرغم من كل المبادرات الحسنة التي صدرت عن المغرب، بما في ذلك عن الملك محمد السادس نفسه؟

الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي قاطعه الجزائريون هو جرس إنذار آخر يقرعه الجزائريون محذرين النظام الذي يبدو أنه لم يتعظ إلى الآن من أي تجربة من قبلها منذ الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988. لم يستطع النظام القيام بأي عملية نقد للذات. بقي في هروب مستمر إلى الأمام. لا يزال يمارس عملية الهروب هذه بدل طرح أسئلة حقيقية من نوع لماذا لا يستطيع عبدالمجيد تبون، الذي يعالج حالياً في مستشفى ألماني بعد إصابته بكورونا، من لعب دور المنقذ؟ الجواب بكل بساطة أن عبدالمجيد تبون ليس سوى واجهة جديدة للمؤسسة العسكرية التي تعتقد أن حرب التحرير مستمرة منذ العام 1954. تحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي، بحسناته وسيئاته، في العام 1962، لكن هم المؤسسة العسكرية لا يزال محصوراً منذ ذلك التاريخ في

بين الانتخابات الأميركية وإيران

والصناعة والزراعة وكافة القطاعات الخدمية الأخرى، لنرى بلادنا مزروعة بالمئات من مخيمات البؤس التي تنتظر مساعداً المنظمات والوكالات الإغاثية الأجنبية.

لقد تمكن نظام المالدي في طهران من تحويل المنطقة إلى قاع صحيفي سهل للمحتل الصهيوني مد شبكة هيمنته ونفوذه بكل بساطة، إذ لم يعد من قوة تستطيع مواجهته في المدى المنظور، وهذا في صلب الإستراتيجية الأميركية في المنطقة. الإستراتيجية التي تتيح لإيران التغلغل ولكنها تبقىها في دائرة الاستهداف. وبالتالي فلن تفرط هذه الإستراتيجية بالنظام الذي أنجز هذه المهمة الكبرى ويستمر فيها بغض النظر عن سيقوم في البيت الأبيض للسنوات الأربع القادمة.

سواء فاز ترامب أم منافسه بايدن، سيقبّل النظام الإيراني وتواجبه في المنطقة حاجة إستراتيجية أميركية صهيونية.

بلفور، الوعد الذي منح من لا يملك لمن لا يستحق أرض فلسطين التي تقع في القلب من هذه البلاد ليكون هذا الوعد مُكفلاً لاتفاقية ساكس بيكو التي قسّمت المشرق العربي إلى كيانات متعددة. لكن زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وكأي جسم غريب يدخل إلى جسم حي، واجه مناعة احتشدت في صنعها كل شعوب المنطقة، ولكونه كياناً عنصرياً دفع كل المدافعين عن حقوق الإنسان والشعوب إلى دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه. فرغم التجزئة التي استمرت قائمة، توحدت الشعوب لمواجهة الغاصب.

الجسم الغريب، إسرائيل، حفز جهاز المناعة وفعله، لكن التغلغل الإيراني الذي سح به الاحتلال الأميركي للعراق، ثم تركه يتغلغل في سوريا واليمن ولبنان على شكل ميليشيات محلية، أتاح تدمير جهاز المناعة هذا ونسف وحدة المجتمع من الداخل وأسس فيه لحروب داخلية عنيفة مدمرة ومديدة، حروب شرّدت الملايين ودمرت القطاعات التي تؤسس للمستقبل كالتعليم والصحة

والإخراج لهذه السياسات ليس أكثر. وبالنسبة لإيران، فسياسة الولايات المتحدة التي سمحت للمنظومة الإيرانية المخلفة والموغلة في رجعيّتها أن تجتاح العراق في ظل احتلال الجيوش الأميركية له، لن تتغير. والنظام الإيراني يبقى حاجة ركنية في الإستراتيجية الأميركية حيال المنطقة. منطقة تعدّ الأغنى في العالم يجب أن تستمر غير قادرة على توظيف إمكانياتها البشرية ومواردها الطبيعية لمصلحة نموها وتطورها وإزدهارها، منطقة ينبغي أن لا تتحدّ يوماً لتنهض كما الأمم الطبيعية، لذلك ينبغي لها أن تبقى في جحيم حروب أهلية طائفية عنيفة مديدة يغذيها الجهل والتخلف والتطرف. ومنّ لهذه المهمة سوى نظام المالدي شديد التخلف المسك برقبة الشعوب الإيرانية؟ وبالمناسبة، فنحن اليوم وقد مرت مئة وثلاث سنوات على وعد

اقتناص بعض الفرص التي اعتبرها دونالد ترامب، المرشح الجمهوري، ذهبية، في السياسات الخارجية سواء حيال إيران أو في ما يتعلق بسوريا أو اليمن، وخصوصاً على مستوى تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل، فرصاً استثمر فيها الرئيس الأميركي انتخابياً لتجديد ولايته. ولكن مهلاً، فالرئيس الأميركي نفسه الذي أمر بقتل قاسم سليمان أمير بتهليل كتوم للموقوفين والمختطفين مع إيران. وأخر مثال كان إطلاق سراح الموقوف العميل الإسرائيلي عامر الفاخوري (المسؤول عن معتقل الخيام أثناء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني) من لبنان ومعرفة حزب الله، الذي قابله إطلاق سراح قاسم تاج الدين المهتم بتبويض الأموال لصالح حزب الله من أميركا. هذا التبادل وسواء من المؤشرات تدل على أن دونالد ترامب نفسه سوف يغير من أداء إدارته تجاه الملف الإيراني في حال إعادة انتخابه.

فما هي المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية حيال إيران؟ وهل تتبدل مع تبدل الرؤساء أم يمكن للرئيس نفسه تعديل هذه السياسات وقت الحاجة؟

لا شك أن مرتكزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تقررها المؤسسات فيما يعرف بالسيستم أو الاستابليشمنت، كلما تتغير بتغير رئيس البلاد. هناك منظومة متشابكة من الأجهزة والكراتيات والشركات العملاقة من وول ستريت إلى منظمة التجارة العالمية إلى البنك الدولي إلى كارتيلات النفط وصناعة الأسلحة...

هي التي تقرر بحسب مصالحها بعيدة المدى الإستراتيجيات الأميركية في العالم. وهناك السياسة الأميركية حيال إسرائيل والتي تبقى ثابتة في حدود محددة في جميع الأحوال، أما الرئيس وإدارته فهما اللذان يعطيان الشكل

متوجهة إلى فنزويلا كما لم يتردد قبلها في اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان، الرجل القوي، بل ربما الأقوى في إيران بعد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية، والذي هندس كل هذا التمدد الإيراني في المنطقة العربية، بدءاً من العراق وصولاً إلى لبنان واليمن وسوريا، هذا الاغتيال الذي حدث في العراق وظهر تمادياً غير مسبوق في الصراع بين البلدين.

إسرائيل حفزت جهاز المناعة وفعلته لكن التغلغل الإيراني الذي سمح به الاحتلال الأميركي للعراق ثم تركه يتغلغل في سوريا واليمن ولبنان على شكل ميليشيات محلية أتاح تدمير جهاز المناعة هذا

لا شك أن المنافسة شديدة بين المرشحين إلى الانتخابات التي صوت فيها أكثر من 65 في المئة من عدد الناخبين خلال عمليات التصويت المبكر في حالة لم تشهد الانتخابات الأميركية من قبل وذلك بسبب كورونا، والتي اختتمت الثلاثاء. ولا شك أيضاً أن التوجهات العامة لكلا المرشحين تقع على طرفي نقيض تحديداً في السياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، غير أننا لم نلاحظ تركيزاً من قبل المرشحين على السياسات الخارجية أو محاولة لإشهار تمايز واضح فيها، خصوصاً من قبل المرشح الديمقراطي جو بايدن، في حين رأينا محاولات

عديّد نصر
كاتب لبناني



الثلاثاء يوم كبير في الولايات المتحدة، حيث قرر الناخب الأميركي ما إذا كان يرغب في استمرار الرئيس الحالي شاغلا للبيت الأبيض أم في استبداله بمنافسه على رأس السلطة، الناخب الذي تحاصره جملة مشاكل داخلية أبرزها عودة وباء كوفيد - 19 إلى الانتشار بقوة والأضرار الناشئة عن ذلك في صحة المواطنين وفي الدورة الاقتصادية وفي تراجع الأعمال وفرص العمل.

وفي حين يرى مراقبون أن المشاغل الداخلية للناخب الأميركي، وخصوصاً تصدّر الولايات المتحدة لائحة البلدان التي تعاني من انتشار كوفيد - 19 وتفاقم النزعة العنصرية وسياسات الرئيس الحالي دونالد ترامب حيال كل ذلك، ستتمثل العامل الحاسم في إعادة انتخابه من عدمه، تبقى مراهات القوى الخارجية على تغيير ما في السياسات الخارجية للولايات المتحدة قد حملته فوز المنافس الديمقراطي جو بايدن في هذه الانتخابات. ويتصدر لائحة المراهين هنا، ولو ظاهرياً، نظام مايفي المالدي في طهران الذي جمد الكثير من قضايا منطقتنا العربية لأكثر من عام في انتظار نتائج هذه الانتخابات، ومنها تعترّ تشكيل الحكومة في لبنان لثلاثة أشهر حتى الآن.

ويتوقع مراقبون أكثر أن تتغير السياسات الخارجية للولايات المتحدة بتغير الرئيس، ومنها على وجه الخصوص ما يتعلق بإيران لجهة العقوبات التي تشدد بها دونالد ترامب إلى حدودها القصوى، بعد انسحابه من الاتفاق النووي المبرم معها منذ سنة 2015، دونالد ترامب الذي لم يتردد في مصادرة أربع ناقلات نفط إيرانية

